المركز السوري
لبحوث
السياسات
Syrian Center For
Policy
Research

النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا

العدد (7) – تموز 2025

حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2025
المركز السوري لبحوث السياسات تموز/ يوليو 2025

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات 1
قائمة الجداول 2
قائمة الأشكال البيانية 2
قائمة الملاحق 2
1. تمهيد 3
2. التضخم في سوريا تموز 2025 5
3. التضخم بحسب المحافظات 7
4. التباين السعري بين المحافظات 8
5. التغيرات في أسعار الصرف 11
6. المساهمة في التضخم 12
7. الأجور في سوريا تموز 2025 14
8. خطوط الفقر في سوريا تموز 2025 15
9. الخاتمة 17
الملاحق 18

قائمة الجداول

الجدول (1): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر تموز 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100)..... 6

الجدول (2): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع السكن بحسب مناطق السيطرة..... 9

الجدول (3): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع النقل بحسب مناطق السيطرة.....10

الجدول (4): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر تموز 2025 14

الجدول (5): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر تموز 2025.....16

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم الشهري (M-o-M) في سوريا خلال الفترة (تموز 2024 – تموز 2025)، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية).....5

الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر تموز 2025 7

الشكل (3): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال تموز 2025.....11

الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر تموز 2025 12

الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر تموز 2025 بحسب مناطق السيطرة..... 13

الشكل (6): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر تموز 2025..... 15

قائمة الملاحق

الملحق (1): التضخم الجامح في محافظة السويداء في ظل حصار تموز 2025.....18

الملحق (2): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر تموز 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات.....25

1. تمهيد

تقدم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في جميع المناطق السورية، استناداً إلى مسح شهري للأسعار ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات منذ تشرين الأول 2020. وقد قام المركز بتطوير منهجية لبناء دليل الرقم القياسي للأسعار، تتعلق بمكونات سلة المستهلك، وتوزيع الأوزان، واختيار الأسواق (دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022).

تستعرض النشرة مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر تموز 2025 (سنة الأساس 2021)، وفقاً للمناطق ومجموعات السلع والخدمات الرئيسية. استناداً إلى دليل الأسعار، تقوم النشرة بتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر على المستوى المحلي في جميع المناطق السورية.

يتزامن تحليل نتائج المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر تموز 2025 مع دخول حزمة من الإجراءات التشريعية والمالية حيز التنفيذ. ويُعد المرسوم رقم 102 لعام 2025، الذي قضى بزيادة اسمية في الرواتب والأجور بنسبة 200 بالمئة، أبرز هذه الإجراءات. كما شهد شهر تموز 2025 محاولات لإصلاح الإطار الضريبي تستهدف تحسين العدالة الضريبية، كان أبرزها رفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل إلى 837000 ليرة سورية للتخفيف عن الفئات ذات الدخل المحدود،[1] إلا أن الشرائح الضريبية بقيت على حالها مما يعني أن الجزء المتبقي من دخل الأفراد سيستمر في الخضوع لنسب ضريبية مرتفعة.

وقّعت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية اتفاقية بقيمة 800 مليون دولار مع شركة "موانئ دبي العالمية" لتطوير ميناء طرطوس. وتضمنت الاتفاقية استثماراً شاملاً في تطوير وتشغيل وإدارة محطة متعددة الأغراض.[2] كما تم توقيع اتفاق مماثل مع الشركة الفرنسية (CMA CGM) لتطوير ميناء اللاذقية باستثمارات تبلغ 230 مليون يورو.[3] لم يتم طرح مناقصات علنية أو الإعلان المسبق عن هذه الاتفاقات الاستثمارية مما يخل بمبدأ الشفافية، من ناحية أخرى، يُشكل التوقيع على هذه الاتفاقيات تنازلاً عن التحكم التشغيلي والمالي في أصول سيادية لصالح مستثمرين استراتيجيين.

شهدت محافظة السويداء خلال شهر تموز 2025 أزمة إنسانية حادة، نتيجة أعمال عنف واسعة النطاق شملت عمليات نهب وحرق للمنازل والمتاجر، بالإضافة إلى اعتداءات طائفية وإعدامات ميدانية طالت المدنيين. أسفرت هذه الأحداث عن حصيلة مرتفعة للقتلى تجاوزت 2038 شخصاً[4] معظمهم من المدنيين، بالإضافة إلى نزوح أكثر من 191 ألف شخص.[5] مما انعكس على الوضع الاقتصادي العام وعلى مستويات الأسعار في المحافظة.

[1] وكالة سانا. (2025، 20 تموز). وزير المالية السوري: الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل على الرواتب 837 ألف ليرة.
[2] وكالة سانا. (2025، 13 تموز). بحضور الرئيس الشرع.. توقيع اتفاقية بين الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية وشركة موانئ دبي العالمية
[3] وكالة سانا. (2025، 01 أيار). شركة CMA CGM الفرنسية تستثمر في ميناء اللاذقية.. مركز بحري عالمي وعوائد تصاعدية للدولة
[4] المرصد السوري لحقوق الإنسان. (2025، 13 أيلول). 1583 ضحية من أبناء الطائفة الدرزية بينهم 808 أعدموا ميدانياً
[5] نورث برس، (2025، 07 آب). الأمم المتحدة تكشف عن أعداد النازحين نتيجة أحداث السويداء

كما واجهت البلاد كارثة بيئية واقتصادية باندلاع حرائق واسعة النطاق في غابات اللاذقية في حزيران وتموز 2025، مما أدى إلى احتراق أكثر من 15 ألف هكتار من الأراضي الزراعية والغابات ونزوح مئات العائلات.[6] وتُرجع بعض التحليلات تكرار هذه الحرائق إلى مزيج من العوامل البشرية، مثل افتعال الحرائق لأسباب سياسية، والعوامل الاقتصادية، مثل قطع الأشجار المحظور، والعوامل المناخية، مثل التغير المناخي والجفاف، مما يسلط الضوء على تداعيات الهشاشة البيئية على الأمن المعيشي والاقتصادي للمناطق المتضررة.

إن الارتفاع المتواصل للرقم القياسي لأسعار المستهلك وتدهور سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي هما انعكاس مباشر وواضح على استمرار حالة عدم الاستقرار وغياب سياسات فعالة.

[6] وكالة سانا. (2025، 13 أيار). بعد 10 أيام كارثية.. بشائر باحتواء الحرائق في سوريا

2. التضخم في سوريا تموز 2025

أظهرت بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) للفترة الممتدة من تموز 2024 حتى حزيران 2025 مساراً تراكمياً متصاعداً، يعكس استمرار الضغوط التضخمية الهيكلية التي تعاني منها البيئة الاقتصادية السورية، مدفوعة بعوامل كلية كاستمرار تدهور سعر الصرف وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج.

تعرَّض الاقتصاد السوري لصدمة تضخمية حادة في شهر تموز 2025. يُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أحداث السويداء، والحصار المفروض عليها. فضلاً عن استمرار سياسات التحرير السعري للمحروقات وفتح الاستيراد، مقروناً بالاعتماد على سعر صرف الدولار الأمريكي كمرجع أساسي للتسعير لعدد كبير من السلع في سوريا وبشكل خاص حوامل الطاقة.

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم الشهري (M-o-M) في سوريا خلال الفترة (تموز 2024 – تموز 2025)، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

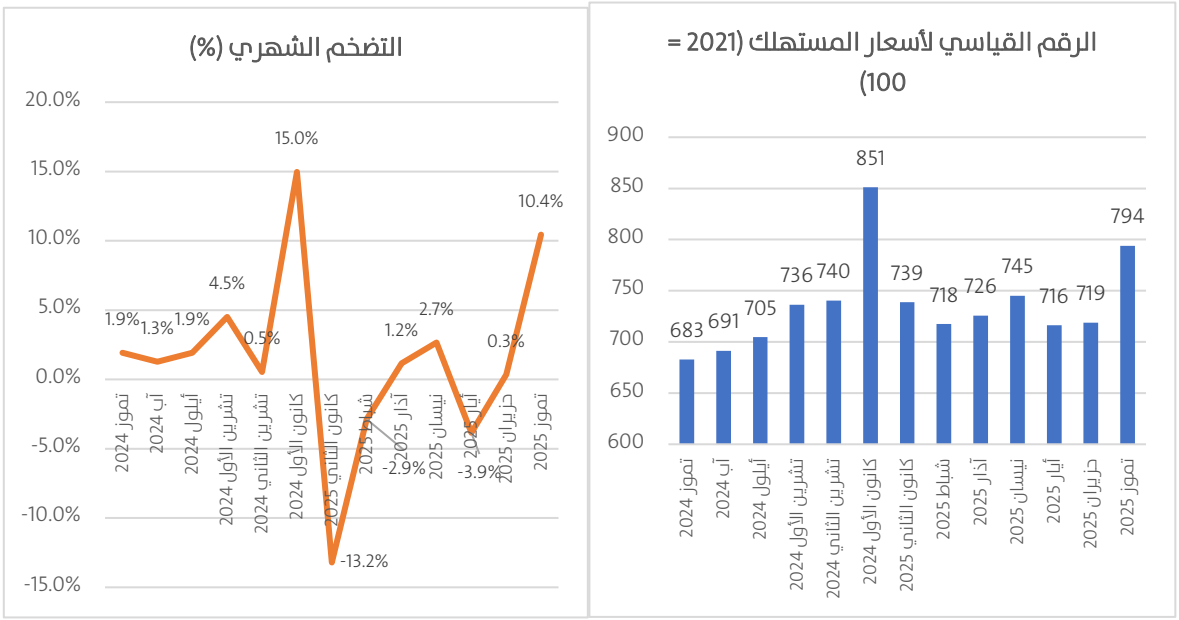

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2024 و 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

بلغ التضخم الكلي على المستوى الوطني 10.4 بالمئة خلال شهر تموز 2025، ولكنه ينخفض بشكل حاد إلى 1.6 بالمئة فقط عند استبعاد محافظة السويداء المتضررة من الاقتتال والحصار. هذا الفارق الكبير يُعد دليلاً على التضخم الناجم عن صدمة محلية، حيث أن الأثر الأمني والسياسي للحصار أدى إلى رفع تكاليف المعيشة في محافظة واحدة بشكل غير مسبوق، مما يرفع مؤشر التضخم الوطني بأكثر من ستة أضعاف معدله الحقيقي في باقي المناطق.

تُظهر البيانات أن مجموعتي "النقل" و"السكن والكهرباء والمياه والغاز وأنواع الوقود الأخرى" كانتا الأكثر تأثراً بالصدمة، مما يعكس بوضوح أثر الحصار المباشر. سجلت مجموعة النقل تضخماً كارثياً بنسبة 32.5 بالمئة على المستوى الوطني، بينما شهدت ذات المجموعة استقراراً في باقي المحافظات. هذا التباين الشديد يُفسر تحول النقل من عامل اقتصادي إلى أداة ضغط سياسية تجلت في إغلاق الطرق وارتفاع

تكاليف النقل. كما أن الزيادة في أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى (13.6 بالمئة مقابل 3.1 بالمئة) تشير إلى ارتفاع حاد في إيجارات الإيواء الطارئ ونقص المياه والوقود اللازم لنقلها[7].

يظهر تحليل التضخم الشهري في المحافظات السورية (باستثناء السويداء) لشهر تموز 2025 أن المعدل الأساسي للتضخم كان بحدود 1.6 بالمئة. تركز الارتفاع التضخمي بشكل رئيسي في مجموعتي الدخان والتبغ (5.4 بالمئة)، والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى (3.1 بالمئة)، مما يشير إلى أن التضخم كان مدفوعاً بارتفاع تكاليف الإيجار. في المقابل، سجلت مجموعات الأغذية والمشروبات غير الكحولية والصحة تضخماً طفيفاً (0.2 بالمئة)، فيما شهدت مجموعة النقل استقراراً في أسعارها خلال شهر تموز مقارنة بالشهر السابق.

الجدول (1): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر تموز 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي سوريا		التضخم الشهري (M-o-M)	الرقم القياسي سوريا (باستثناء السويداء)		التضخم الشهري (M-o-M) باستثناء السويداء
		حزيران 2025	تموز 2025		حزيران 2025	تموز 2025	
	جميع السلع	719	795	%10.4	727	738	%1.6
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	537	565	%5.2	539	539	%0.2
2	الدخان والتبغ	440	485	%10.3	441	465	%5.4
3	الملابس والأحذية	574	597	%4.1	579	591	%2.0
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1,192	1,359	%13.6	1,222	1,261	%3.1
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	449	451	%0.7	446	440	%1.3-
6	الصحة	735	752	%2.3	733	733	%0.1
7	النقل	919	1,217	%32.5	910	910	%0.0
8	الاتصالات	207	208	%0.5	208	209	%0.5
9	الترويح والثقافة	470	483	%2.8	478	482	%0.8
10	التعليم	741	757	%2.2	741	749	%1.1
12+11	سلع وخدمات متنوعة	709	730	%3.0	711	717	%0.9

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[7] بناءً على ما تقدم، سيتم تركيز التحليل على معدلات التضخم في الجمهورية العربية السورية على مستوى جميع المحافظات، باستثناء محافظة السويداء .وستُدرج دراسة وتحليل محافظة السويداء ضمن الملحق رقم (1)

3. التضخم بحسب المحافظات

سجل شهر تموز 2025 تبايناً كبيراً في التضخم الشهري بين المحافظات، فقد سجلت محافظة الحسكة أعلى معدل تضخم شهري بنسبة 2.8 بالمئة، تليها محافظتا إدلب وحلب بنسبة 2.6 بالمئة، ثم محافظة القنيطرة بنسبة 2.3 بالمئة. فيما سجلت محافظة اللاذقية استقراراً في أسعارها وارتفعت الأسعار بشكل طفيف في محافظات طرطوس ودرعا ودير الزور، فيما انخفضت بنسبة 0.1 بالمئة في محافظة الرقة.

على مستوى مناطق السيطرة، سجلت مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية (باستثناء السويداء)، تضخماً شهرياً بنسبة 1.6 بالمئة، وسجلت مناطق الإدارة الذاتية تضخماً شهرياً بنسبة 1.2 بالمئة، وسجلت مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً) تضخماً شهرياً بنسبة 0.8 بالمئة.

الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر تموز 2025 (بالنسب المئوية)

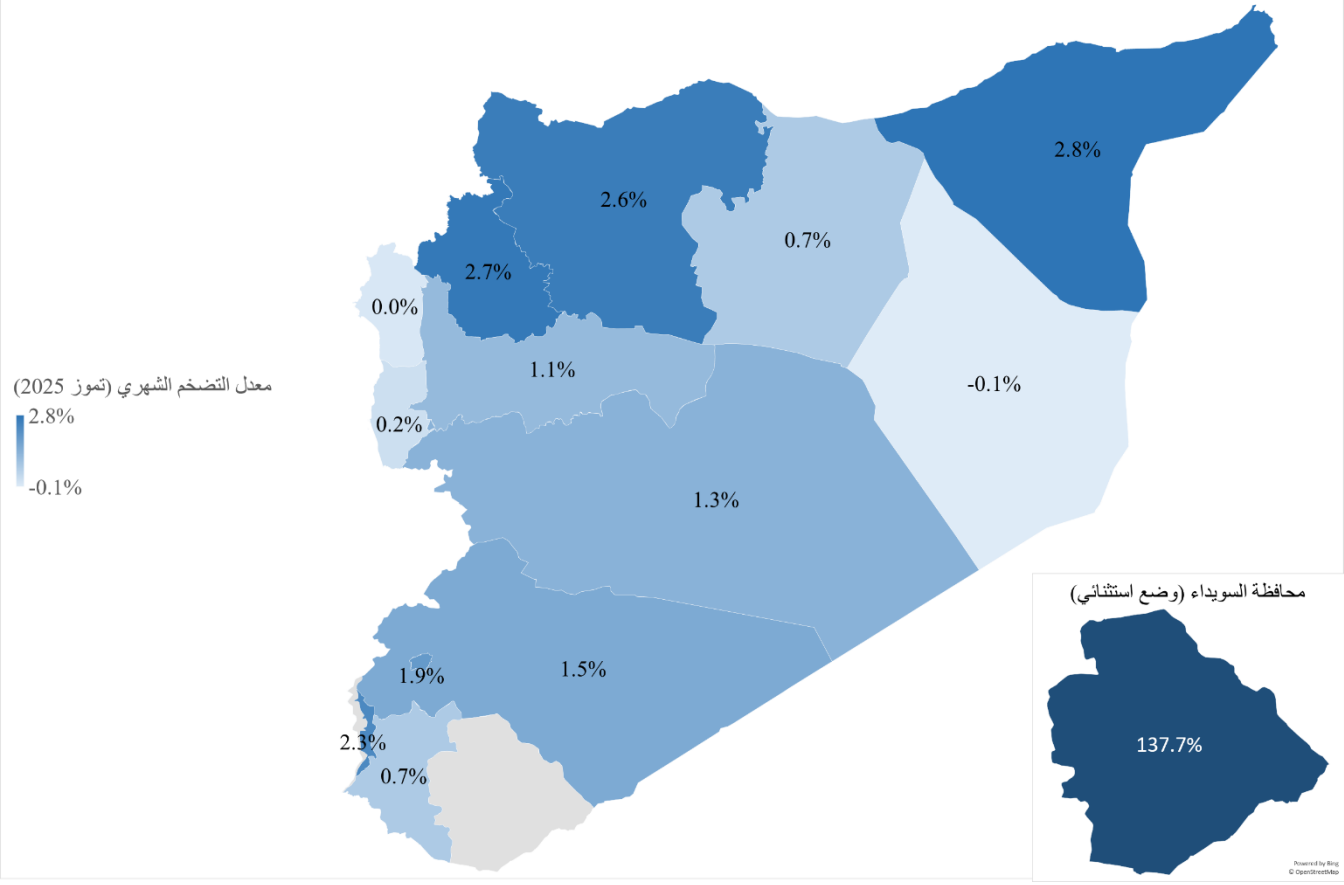

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

4. التباين السعري بين المحافظات

شهدت مستويات الأسعار عبر المناطق المختلفة في سوريا: مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية (مناطق النظام سابقاً)، ومناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً)،[8] ومناطق الإدارة الذاتية تباينات سعرية حادة خلال شهر تموز 2025. يعكس هذا التفاوت الاقتصادي استمرار انقسام السوق السورية، لا سيما في ظل تباين آليات دعم السلع الأساسية والمرافق العامة، واختلاف القوة الشرائية الفعلية للعملات المتداولة (الليرة السورية والليرة التركية). يهدف هذا التحليل إلى رصد وتقييم الفجوات السعرية في مجموعات الاستهلاك الرئيسية والسلع المدعومة.

أ. مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية

سجّلت مناطق الإدارة الذاتية أدنى متوسط للأسعار لأصناف الخبز خلال شهر تموز 2025، حيث بلغ سعر خبز الفرن الموحد 3000 ليرة سورية للكغ. جاء هذا السعر مقارنةً بـ 3635 ليرة سورية في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، و 3422 ليرة سورية في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية.

وفي مجموعة اللحوم، هيمنت مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية على المشهد بتسجيلها أسعار اللحوم الأعلى بشكل ملحوظ، حيث وصل سعر لحم الغنم إلى حوالي 140 ألف ليرة سورية للكغ. في المقابل، سجّلت مناطق الإدارة الذاتية أدنى أسعار للحوم الغنم والدجاج. في مجموعة الخضروات والبقول ومجموعة الفواكه، أظهرت مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية أدنى الأسعار لمعظم أصناف الفواكه (كالبرتقال، والليمون، والتفاح) والخضروات والبقول (كالبندورة، والبطاطا، والحمص، والثوم).

في مجموعة اللبن والجبن والبيض، كانت أسعار الجبنة البيضاء متقاربة نسبياً، حيث سجلت مناطق الإدارة الذاتية السعر الأعلى (40 ألف ليرة سورية للكغ). أما في مجموعة الزيوت، فسجلت مناطق الإدارة الذاتية أعلى سعر لزيت الزيتون (60 ألف ليرة سورية للكغ).

في مجموعة السكر والحلويات، على الرغم من أن السكر كان الأرخص في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، إلا أن مناطق الإدارة الذاتية واجهت أعلى الأسعار في المنتجات الحلوة المصنعة كـ الشوكولا والهريسة، يعود هذا الارتفاع إلى زيادة في تكاليف المواد الخام المستوردة في مناطق الإدارة الذاتية.

[8] ملاحظة: تسيطر الحكومة الانتقالية على جميع المحافظات السورية باستثناء مناطق الإدارة الذاتية في الحسكة والرقة ودير الزور. جاء ربط مناطق الحكومة الانتقالية بالعملة المتداولة (ليرة سورية / ليرة تركية) للتمييز بين سياسات التسعير فيها.

ب. مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

أظهرت بيانات إيجار المسكن الشهري في تموز 2025 فجوة هائلة بين المحافظات السورية، تصدرت مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية قائمة متوسطات الإيجارات بـ 1.9 مليون ليرة سورية شهرياً، وتفاوتت الإيجارات ضمنها بين حد أدنى 300 ألف ليرة سورية شهرياً في القنيطرة وحد أقصى بلغ 6.7 مليون ليرة سورية شهرياً في دمشق. فيما بلغ وسطي الإيجار الشهري في مناطق الحكومة الانتقالية التي تستخدم الليرة التركية 942 ألف ليرة سورية شهرياً (تراوح بين 720 ألف ليرة سورية شهرياً في إدلب و 1.28 مليون ليرة سورية شهرياً في ريف حلب). في المقابل، بلغ متوسط الإيجار في مناطق الإدارة الذاتية 826 ألف ليرة سورية شهرياً (تراوح بين 350 ألف ليرة سورية في دير الزور و 1.3 مليون ليرة سورية في الرقة). يشير هذا التباين إلى ارتفاع متسارع في تكلفة المعيشة الأساسية (السكن) في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، وذلك نتيجة الضغط الكبير بعد سقوط النظام وانخفاض العرض مقابل الطلب، خصوصاً في مراكز المحافظات.

سجلت مناطق الإدارة الذاتية السعر الأدنى في معظم بنود السلع والخدمات الرئيسية المرتبطة بالطاقة. عكس هذا تحكماً مباشراً في الموارد النفطية واستخدامها كأداة اقتصادية لتخفيف أعباء المعيشة على السكان. في المقابل، أظهرت مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية تبايناً، فبينما وفرت خدمات مدعومة بشدة (كالمياه والكهرباء من الشبكة العامة)، فرضت أعلى تكاليف للكهرباء غير الحكومية والمياه عبر الصهاريج. وضع هذا ضغوطاً مالية كبيرة على الأسر والفعاليات التجارية المعتمدة على الطاقة. في سياق متصل، أظهرت مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية عدم وجود أي دعم في جميع الخدمات المذكورة، مما يشير إلى اعتمادها الأكبر على أسعار السوق المحررة، والتي تضيف أعباء كبيرة على الأسر، فمثلاً يبلغ وسطي سعر الكيلو واط ساعي من الكهرباء النظامية في شمال غرب سوريا 1254 ليرة سورية، ما يعادل ثلاث أضعاف سعر الكهرباء في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية و 12 ضعف سعر الكهرباء في مناطق الإدارة الذاتية.

الجدول (2): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع السكن بحسب مناطق السيطرة (بالليرة السورية)

	الصنف (وحدة القياس)	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية
1	فاتورة الكهرباء من الشبكة العامة (1 ك.و.س)	424	1,254	104
2	فاتورة الكهرباء من مصادر أخرى (1 ك.و.س)	10,945	3,622	717
3	تعبئة أسطوانة غاز بالسعر الرسمي (1 أسطوانة)	130,263	122,748	110,907
4	مازوت بالسعر الرسمي (1 ليتر)	10,254	8,760	1,187
5	مازوت من السوق السوداء (1 ليتر)	12,190	8,760	6,272
6	فاتورة مياه من الشبكة الرسمية (1 م^3)	38	3,467	78

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

ت. مجموعة النقل

يتحمل المستهلك في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية أعلى الأعباء المالية للنقل الحضري، حيث سجلت أعلى أجرة للتكسي (24 ألف ليرة سورية لـ 3 كم) وأعلى تكلفة للوقود الحر (11700 ليرة سورية لليتر) .أما مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية، فسجلت أعلى أجرة للنقل الجماعي الداخلي (4849 ليرة سورية للجولة).

وتقدم مناطق الإدارة الذاتية دعماً كبيراً للوقود، حيث بلغ سعر البنزين المدعوم 4770 ليرة سورية لليتر الواحد، وهو أقل بكثير من المناطق الأخرى. انعكس هذا الدعم بشكل مباشر على التكاليف التشغيلية، فسجلت أدنى أجرة للنقل الجماعي (باص أو سرفيس: 2000 ليرة سورية للجولة) وللنقل الخاص (تكسي لـ 3 كم: 14000 ليرة سورية) .حتى سعر الوقود الحر كان الأدنى فيها (8400 ليرة سورية لليتر الواحد).

الجدول (3): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع النقل بحسب مناطق السيطرة (بالليرة السورية)

الصنف (وحدة القياس)	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية
وقود للسيارة الخاصة (مدعوم) (1 ليتر)	11,450	11,416	4,770
وقود للسيارة الخاصة (حر) (1 ليتر)	11,720	11,416	6 8,440
أجرة باص أو سرفيس داخل المدينة (1 جولة)	2,782	4,849	2,067
أجرة تكسي داخل المدينة 3 كم (3 كم)	24,175	22,356	14,167
أجرة باص بين المدن (1 كم)	383	234	298

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

5. التغيرات في أسعار الصرف

استمر مصرف سوريا المركزي بسياسة تثبيت السعر الرسمي للحوالات والصرافة عند 11055 ليرة للدولار طوال شهر تموز 2025. في المقابل، شهد سعر الصرف غير الرسمي للدولار الأمريكي ارتفاعاً تدريجياً، حيث بدأ الشهر عند مستوى يقارب 9900 ليرة للدولار وارتفع ليصل إلى حوالي 10350 ليرة للدولار بنهاية الشهر. يمثل هذا التغير تدهوراً في قيمة الليرة السورية بنسبة تقارب 4.5 بالمئة. خلال شهر واحد. وكان لإفصاح المصرف المركزي عن نيته تغيير العملة السورية بحذف صفرين دور في دفع الأفراد والشركات إلى البحث عن عملة وسيطة (الدولار الأمريكي) لحماية مدخراتهم. كما لعبت الضغوط المستمرة لتمويل الواردات دوراً في زيادة الطلب على العملة الأجنبية.

شهدت الليرة التركية انخفاضاً (بنسبة 1.8 بالمئة) أمام الدولار، حيث تغير سعر صرفها من 39.5 ليرة تركية لكل دولار في حزيران إلى 40.5 ليرة في تموز، مما انعكس على أسعار السلع والخدمات في المناطق التي تتعامل بالليرة التركية (إدلب وريف حلب). إن الاعتماد على الليرة التركية في مناطق الشمال يجعل اقتصادهما مرتبطاً بشكل مباشر بالتقلبات التركية.

الشكل (3): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال تموز 2025

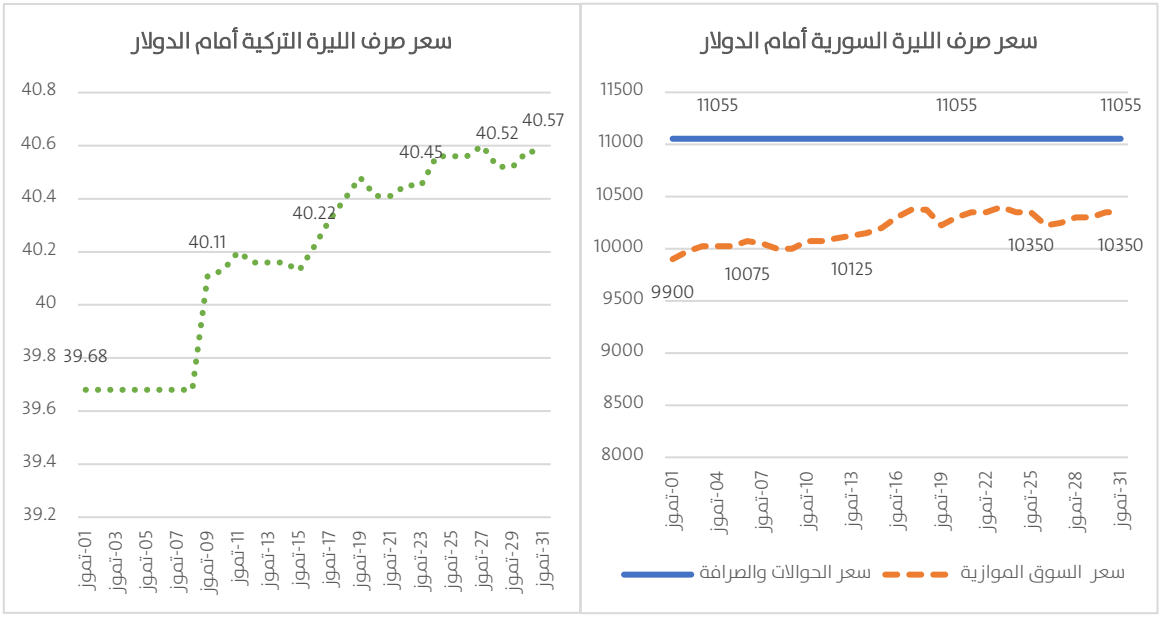

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

6. المساهمة في التضخم

تُظهر بيانات تحليل مساهمة المجموعات السلعية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر تموز أن مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود الأخرى هي المُحرك الأساسي للضغوط التضخمية. فقد استحوذت على المساهمة الأكبر بنسبة 58.3 بالمئة من التضخم الكلي، مما يشير إلى أن أي تغييرات في أسعار الطاقة (المشتقات النفطية)، والتي ترتبط بسعر الصرف بشكل مباشر، تنعكس مباشرة في ضغط تضخمي هائل ومُضاعف على كلفة المعيشة والنقل والإنتاج. كما كان للإيجارات دور كبير في هذه المساهمة في ظل زيادة الطلب على السكن في المدن الرئيسية كدمشق وحلب وحمص، وجاءت مجموعة الدخان والتبغ في المرتبة الثانية بمساهمة بنسبة 20.5 بالمئة، مدفوعة بنقص إنتاج الدخان المحلي وارتفاع أسعاره في الأسواق.

أما مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية، فقد ساهمت بنسبة 7 بالمئة من التضخم الشهري، مما يؤكد على استمرار تدهور القوة الشرائية للسلع الأساسية. ويشير هذا الارتفاع إلى أن المحرك الرئيسي لغلاء المعيشة هو التضخم في قطاعي الطاقة والسكن، حيث تؤثر تكاليف النقل والوقود مباشرةً على أسعار المواد الغذائية.

الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر تموز 2025 (عدا السويداء) (بالنسب المئوية)

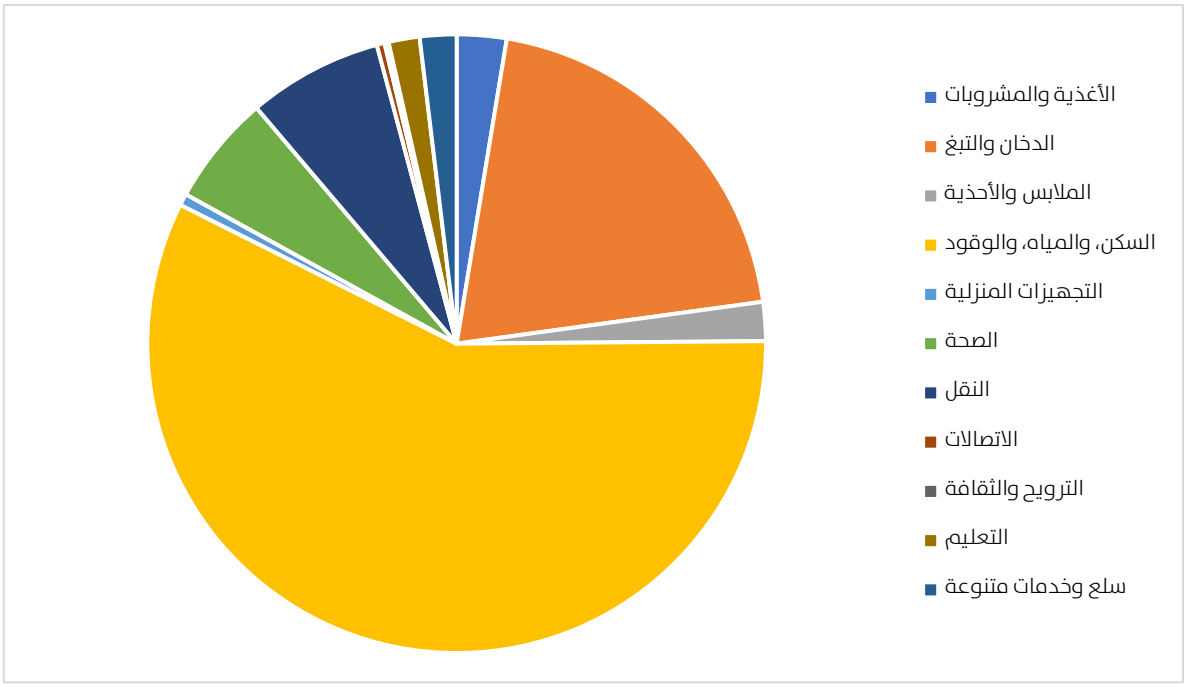

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

تُظهر بيانات المساهمة في التضخم الشهري تبايناً حاداً في محركات الأسعار بين المناطق السورية المختلفة. في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية (باستثناء السويداء)، كان التضخم مدفوعاً بشكل أساسي بمجموعة السكن، والمياه، والوقود التي ساهمت بنسبة 73.5 بالمئة، تلاه مجموعة الدخان والتبغ بنسبة 29.7 بالمئة. والملاحظة الأهم في هذه المناطق هي المساهمة

الانكماشية الكبيرة لقطاع الأغذية والمشروبات التي بلغت (-14) بالمئة، مما خفف من حدة التضخم الإجمالي. وعلى النقيض، شهدت مناطق الليرة التركية تضخماً غذائياً عنيفاً، حيث ساهمت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 71 بالمئة من التضخم، في حين سجلت مجموعة السكن، والمياه، والوقود مساهمة سالبة بلغت (-24) بالمئة نتيجة انخفاض الطلب على السكن فيها بسبب عودة عدد كبير من الأسر إلى مدنها الأساسية بعد سقوط النظام.

أما في مناطق الإدارة الذاتية، فكانت الضغوط التضخمية أكثر شمولاً، حيث هيمنت مجموعة السكن، والمياه، والوقود على المساهمة بنسبة 49 بالمئة، لكنه تبعها مباشرة مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بمساهمة كبيرة بلغت 26.6 بالمئة، مما يشير إلى أن سكان هذه المناطق يواجهون ارتفاعاً متزامناً في أسعار الخدمات الأساسية والسلع الغذائية على حد سواء.

الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر تموز 2025 بحسب مناطق السيطرة (بالنسب المئوية)

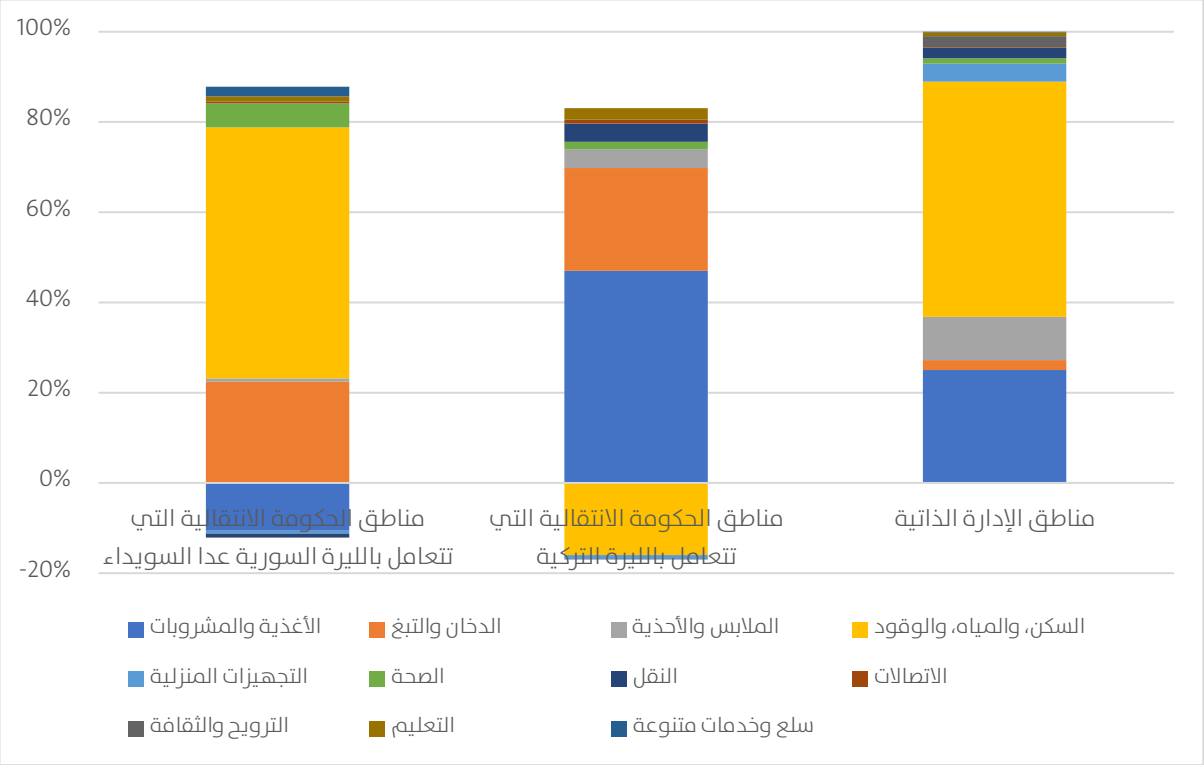

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

بشكل عام، يعكس هذا التباين مدى تأثير العملات المتداولة والسياسات المحلية على محركات التضخم، حيث يواجه مستخدمو الليرة التركية ارتفاعاً في أسعار الأغذية، بينما يتحمل مستخدمو الليرة السورية عبء ارتفاع تكاليف السكن والطاقة.

7. الأجور في سوريا تموز 2025

وصل متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام (عند بدء التعيين) في سوريا إلى حوالي 1.1 مليون ليرة سورية في شهر تموز 2025 بزيادة بنسبة 200 بالمئة بسبب قيام الحكومة برفع أجور العاملين في القطاع العام بنسبة 200 بالمئة. بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الخاص 1.13 مليون ليرة سورية، في حين سجل الموظف في القطاع المدني 2.33 مليون ليرة سورية خلال نفس الشهر.

عند مقارنة الأجور الاسمية (بالأسعار الجارية) بين مناطق السيطرة، يتضح أن الأجور في القطاعين العام والخاص في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً) كانت الأعلى، تليها الأجور في مناطق الإدارة الذاتية، بينما جاءت الأجور في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية (مناطق النظام سابقاً) في المرتبة الأخيرة. جدير بالذكر بأن الأجور متفاوتة فيما بين المناطق الثلاث.[9]

الجدول (4): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر تموز 2025 (بالليرة السورية)

	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية	سوريا
أ- العاملين في القطاع العام				
أجور الموظف (دكتور جامعي)	3030000	5202428	3090000	3300147
أجور الموظف (جامعي)	935000	2066556	1060000	1109182
أجور الموظف (تعليم أساسي)	859000	1212899	1040000	940170
ب- العاملين في القطاع الخاص				
أجور مدير شركة	3266558	3898656	2175702	3251953
أجور العامل في محل تجاري	1097781	1313784	1035907	1132040
ج- العاملين في القطاع المدني				
أجور الموظف (جامعي)	1812887	4189790	3121236	2330875

ملاحظة: أجور العاملين في مناطق حكومة الإنقاذ محددة بالدولار الأمريكي أو ما يقابلها بالليرة التركية، ويتقاضى العاملون في مناطق الحكومة المؤقتة أجورهم بالليرة التركية. وقد تم تحويل قيم الأجور في هذا الجدول إلى الليرة السورية للمقارنة مع بقية المناطق.

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[9] برغم ارتفاعها النسبي مقارنة بأجور القطاعين العام والخاص، تعد أجور العاملين في القطاع المدني في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام السوري منخفضة جداً مقارنة ببقية المناطق، فهي تعادل 58 بالمئة من أجور العاملين في القطاع المدني في مناطق الإدارة الذاتية، و 43 بالمئة من أجور العاملين في القطاع المدني في مناطق الحكومة المؤقتة التي تتعامل بالليرة التركية خلال شهر تموز 2025.

8. خطوط الفقر في سوريا تموز 2025

وصل خط الفقر المدقع للأسرة[10] (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) على مستوى سوريا في شهر تموز 2025 إلى 2.74 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأدنى إلى 4.31 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأعلى إلى 5.95 مليون ليرة سورية. وسجلت خطوط الفقر أعلى مستوياتها في محافظات السويداء ودمشق، فيما سجلت محافظات الحسكة ودير الزور اللاذقية أدنى قيم لخطوط الفقر خلال شهر تموز 2025.

إنّ الحصار الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأساسية في محافظة السويداء تسبّب في تفاقم الأزمة المعيشية، مما دفعها لتسجيل أعلى مستويات الفقر بين المحافظات في شهر تموز 2025. فقد قفزت خطوط الفقر بشكل حاد؛ حيث ارتفع خط الفقر المدقع إلى 3.6 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأدنى إلى 5.86 مليون ليرة سورية، بينما بلغ خط الفقر الأعلى 8.58 مليون ليرة سورية. هذه الزيادات الحادّة تُظهر مدى عمق التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده المحافظة.

الشكل (6): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر تموز 2025 (مليون ليرة سورية)

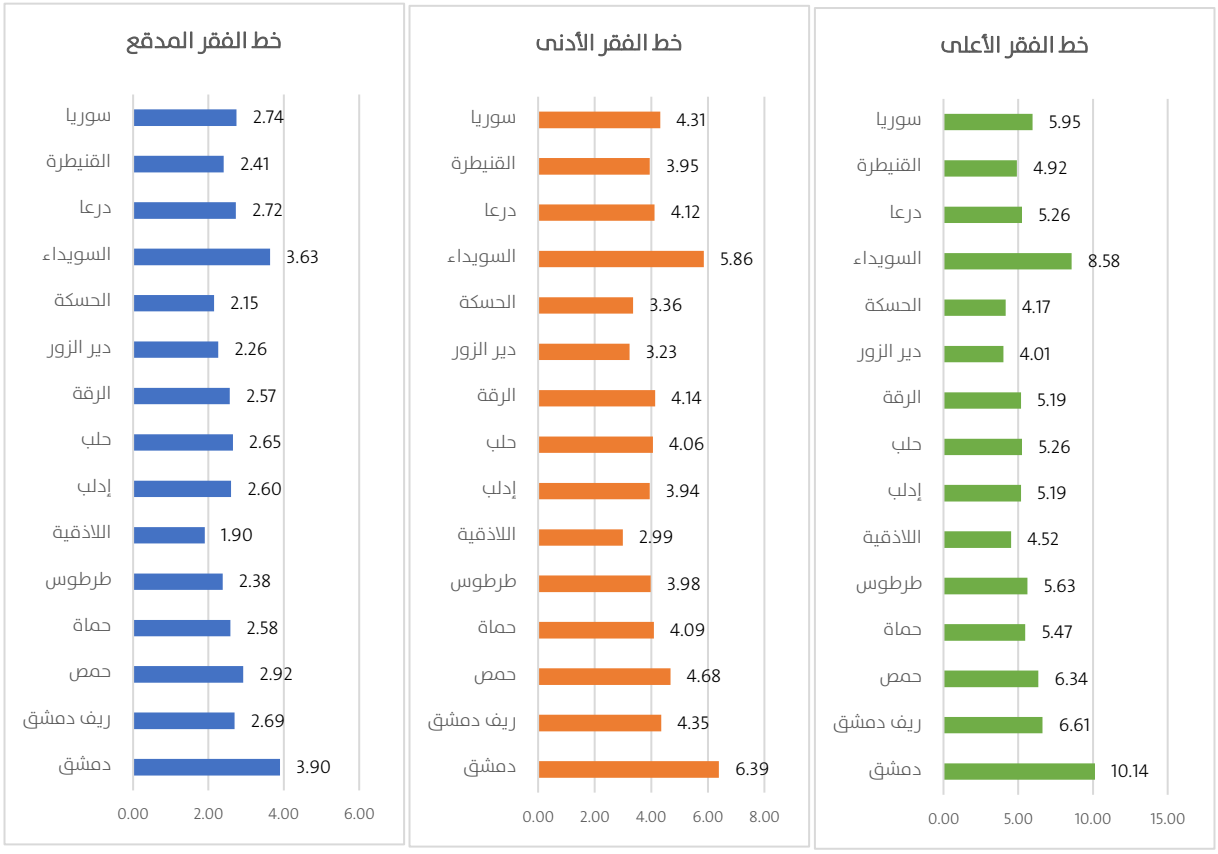

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[10] تم حساب خطوط الفقر (المدقع، والأدنى والأعلى) من خلال قياس أثر التضخم على خطوط فقر عام 2009.

تُظهر مقارنة الأجور الاسمية بمستويات الفقر الشهرية في تموز 2025 تحسناً نسبياً في تغطية نفقات المعيشة للفئات الموظفة. نتيجة لزيادة الأجور الأخيرة، بلغت تغطية وسطي أجور الموظف الجامعي في القطاع العام لخط الفقر المدقع (الذي يعكس الحرمان الغذائي) 40 بالمئة، وبلغت 41 بالمئة للعامل في القطاع الخاص، فيما بلغت 85 بالمئة للموظف في القطاع المدني.

تكشف مقارنة أجور العاملين في القطاع المدني عن تفاوت إقليمي كبير يتجاوز مستويات الفقر المدقع. في المناطق الخاضعة للحكومة الانتقالية والتي تعتمد الليرة التركية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً)، حيث بلغت نسبة التغطية 161 بالمئة، مقارنةً بـ 138 بالمئة في مناطق الإدارة الذاتية، و 65 بالمئة في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية (مناطق النظام سابقاً). برغم أن الموظفين في القطاع المدني هم الأفضل حالاً، حيث تمكنوا في بعض المناطق من تجاوز خطوط الفقر. إلا أنهم يعيشون في خطر كبير تحت رحمة المساعدات الإنسانية التي تقلصت بشكل كبير خلال السنة الأخيرة، وخرج كثير منهم من وظائفهم لأسباب تمويلية.

بلغت نسبة تغطية وسطي أجور الموظفين في القطاع العام في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية لخط الفقر الأعلى فقط 15.3 بالمئة، وفي مناطق الإدارة الذاتية 24.5 بالمئة، فيما بلغت 40 بالمئة في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً) خلال شهر تموز 2025. وهذا مؤشر خطير يدل على أن جميع الموظفين الحكوميين في المناطق الثلاث يتقاضون أجوراً لا تغطي الحد الأدنى المطلوب من السلع والخدمات التي يحتاجونها لحياة كريمة.

الجدول (5): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر تموز 2025 (بالنسب المئوية)

	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية	سوريا
أ- تغطية الأجور لخط الفقر المدقع				
الموظف الجامعي في القطاع العام	33.5%	79.6%	46.8%	40.4%
العامل في القطاع الخاص	39.4%	50.6%	45.7%	41.3%
الموظف في القطاع المدني	65.0%	161.4%	137.8%	85.0%
ب- تغطية الأجور لخط الفقر الأدنى				
الموظف الجامعي في القطاع العام	21.2%	52.3%	30.5%	25.7%
العامل في القطاع الخاص	24.9%	33.2%	29.8%	26.2%
الموظف في القطاع المدني	41.2%	105.9%	89.9%	54.0%
ج- تغطية الأجور لخط الفقر الأعلى				
الموظف الجامعي في القطاع العام	15.3%	40.0%	24.5%	18.6%
العامل في القطاع الخاص	18.0%	25.4%	23.9%	19.0%
الموظف في القطاع المدني	29.7%	81.1%	72.2%	39.1%

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

تؤكد النتائج أن أجور معظم المشتغلين لا تغطي الحد الأدنى من الحاجات الرئيسية للحياة الكريمة، وتزيد المعاناة حدة في مناطق الليرة السورية، بينما تفاقمت أزمة موظفي السويداء بشكل خاص بسبب عدم حصولهم على رواتبهم، مما ضاعف معاناتهم نتيجة الارتفاع الهائل للأسعار.

9. الخاتمة

يشير تحليل نتائج البيانات السعرية لشهر تموز 2025 إلى أن الضغوط التضخمية المتفاقمة في سوريا هي انعكاس مباشر لأزمة عميقة في الحوكمة ذات أبعاد اجتماعية واسعة. فالارتفاع المستمر للأسعار، والذي تجسد بوضوح في حالة السويداء كنموذج لتأثير الصدمات الأمنية والحصار على الاستقرار الاقتصادي.

تُعد هيمنة تكاليف الإسكان والطاقة كمحركات رئيسية للتضخم مؤشراً على الإخفاق في إدارة الموارد الاستراتيجية واستنزاف قيمة سعر الصرف، الأمر الذي يمثل في جوهره عملية نقل ممنهج لتكلفة الفشل الإداري إلى المستهلك النهائي.

كما يبرز التحليل فجوة عميقة بين مستويات الدخل، حتى بعد التعديلات الأخيرة على الأجور، ومتطلبات العيش الكريم، مما يؤكد قصور التدخلات النقدية الجزئية في معالجة الإخفاقات الهيكلية المتعلقة بالإنتاج والسيولة.

إن التباين في القوة الشرائية بين المناطق التي تستخدم العملة الوطنية وتلك التي تعتمد على العملات الأجنبية يُظهر تفككاً حاداً في السوق الوطني وتآكلاً مستمراً في السيادة النقدية للحكومة المركزية.

الملاحق

الملحق (1): التضخم الجامح في محافظة السويداء في ظل حصار تموز 2025

1. تمهيد

شهدت محافظة السويداء خلال شهر تموز 2025 أزمة إنسانية واقتصادية حادة، وذلك بعد اندلاع اشتباكات عنيفة بين مقاتلين من البدو الموالين للحكومة الانتقالية وميليشيات مسلحة من أبناء المحافظة. تفاقم الوضع بسبب تدخل الحكومة وشن ضربات جوية إسرائيلية،[11] ما أدى إلى أعمال عنف واسعة النطاق شملت عمليات نهب وحرق للمنازل والمتاجر، بالإضافة إلى اعتداءات طائفية وإعدامات ميدانية طالت المدنيين. أسفرت الأحداث عن حصيلة قتلى مروعة تجاوزت 2038 شخصاً،[12] بالإضافة إلى نزوح أكثر من 191 ألف شخص.[13] كما تسبب العنف في تدمير البنية التحتية للمحافظة، بما في ذلك شبكات الكهرباء والمياه، وخروج معظم المستشفيات عن الخدمة.

تزامنت هذه الأزمة مع أزمة اقتصادية غير مسبوقة نجمت عن حصار فرضته الحكومة الانتقالية على محافظة السويداء، مما أدى إلى ارتفاع هائل في الرقم القياسي للأسعار من 773 في حزيران إلى 1839 في تموز (سنة أساس 2021)، مسجلاً معدل تضخم شهري بلغ 138 بالمئة. يعكس هذا الارتفاع السريع في الأسعار انهياراً في القوة الشرائية للسكان وتدهوراً في سلاسل التوريد، مما أدى إلى نقص حاد في السلع الأساسية.

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم الشهري في محافظة السويداء (2021 = 100)

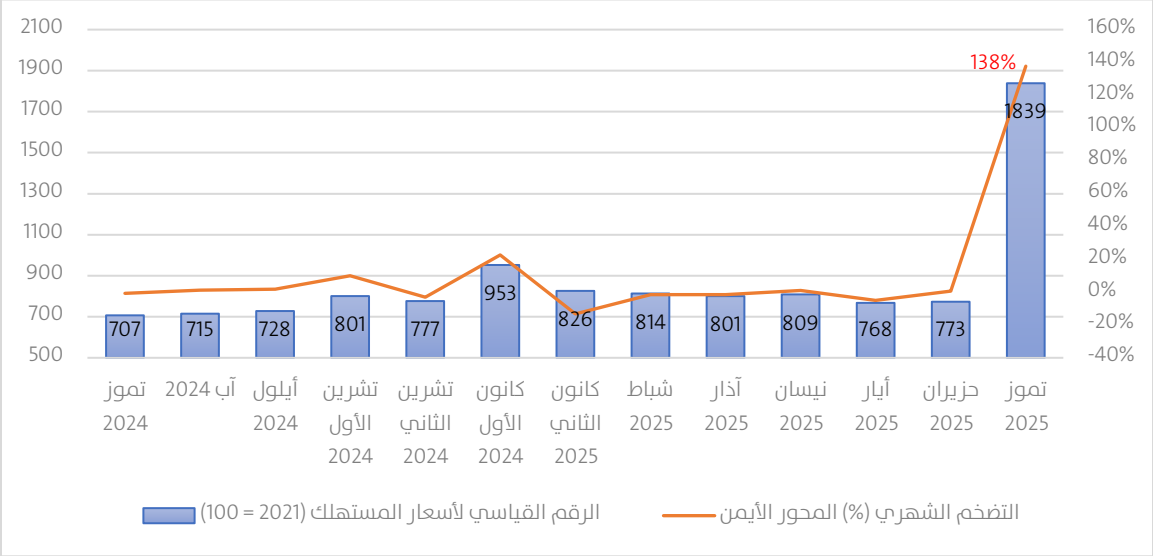

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، المسح الشهري للأسعار 2024 و 2025

[11] منظمة الدفاع عن حقوق الناس في أنحاء العالم. (2025، 22 تموز). سوريا: انتهاكات وحالة طوارئ إنسانية وسط اشتباكات السويداء

[12] المرصد السوري لحقوق الإنسان. (2025، 13 أيلول). 1583 ضحية من أبناء الطائفة الدرزية بينهم 808 أعدموا ميدانياً

[13] نورث برس، (2025، 07 آب). الأمم المتحدة تكشف عن أعداد النازحين نتيجة أحداث السويداء

2. التحليل القطاعي (القطاعات المتضررة بشكل كبير)

شهدت مجموعة النقل أعلى معدل تضخم شهري في محافظة السويداء بنسبة 318 بالمئة. هذا الارتفاع الحاد ألقى بثقله بشكل مباشر على تكاليف التنقل والشحن، مما أثر على أسعار السلع والخدمات الأخرى. تبعتها في الارتفاع مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 208 بالمئة، مما أضاف ضغطاً كبيراً على ميزانيات ومدخرات الأسر، حيث تُعد هذه النفقات من الأساسيات التي يصعب الاستغناء عنها، جاءت بعدهما مجموعة الصحة بزيادة قدرها 31 بالمئة، وهو ما يعكس تزايد تكاليف الرعاية الطبية والأدوية، مما أثر بشكل خاص على الشرائح الأقل دخلاً.

الجدول (1): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في السويداء لشهر تموز 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي حزيران 2025	الرقم القياسي تموز 2025	التضخم الشهري (M-o-M)
	جميع السلع	773	1839	137.7%
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	550	898	63.1%
2	الدخان والتبغ	458	790	72.4%
3	الملابس والأحذية	659	893	35.5%
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1505	4639	208.3%
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	403	513	27.4%
6	الصحة	849	1115	31.2%
7	النقل	810	3386	318.1%
8	الاتصالات	331	333	0.4%
9	الترويح والثقافة	407	551	35.4%
10	التعليم	653	695	6.4%
11+12	سلع وخدمات متنوعة	816	1082	32.6%

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

1) مجموعة النقل

شهد قطاع النقل في محافظة السويداء ارتفاعاً حاداً وغير مسبوق في الأسعار خلال تموز 2025. فقد قفز الرقم القياسي لمجموعة النقل من 810 في حزيران إلى 3386 في تموز (سنة الأساس 2021)، مما يمثل معدل تضخم شهري هائلاً بلغ 318 بالمئة. يعود هذا الارتفاع بشكل مباشر إلى الزيادة الكبيرة في أسعار الوقود، حيث تراوح سعر لتر البنزين بين 125 ألف و 175 ألف ليرة سورية في السوق السوداء، بعد أن كان بين 11 و 12 ألف ليرة سورية في الشهر السابق. وقد انعكس هذا التضخم الجامح في تكاليف النقل سلباً على أسعار كافة السلع والخدمات.

أفضى الحصار المحكم على المحافظة إلى حصول نقص حاد في الوقود، مما عطل سلاسل التوريد ورفع أسعار المحروقات في السوق غير الرسمية إلى مستويات غير مسبوقة. أدى هذا الارتفاع الكبير في سعر الوقود إلى زيادة مباشرة في تكاليف التشغيل للمركبات، سواء للاستخدام الشخصي أو التجاري. كما أدى إلى وقوف السكان لساعات طويلة لتعبئة القليل من الوقود من المحطات بالسعر الرسمي، مما شكل خسارة في الوقت والإنتاجية.

أسفرت هذه الظروف عن تقلص ملحوظ في حركة النقل، الأمر الذي أثر بدوره على سلاسل الإمداد وأدى إلى نقص السلع في الأسواق. تُضاف تكاليف النقل المرتفعة والإتاوات المفروضة على مداخل المحافظة لإدخال المواد الغذائية إلى سعر المنتج النهائي، مما أدى إلى زيادة شاملة في أسعار كافة السلع، بما في ذلك المواد الغذائية والأدوية.

2) مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

سجلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى تضخماً شهرياً حاداً في محافظة السويداء في تموز 2025، إذ قفز الرقم القياسي لها من 1505 في حزيران إلى 4639 في تموز (سنة أساس 2021)، يمُثل هذا الارتفاع معدل تضخم شهري جامح بنسبة 208 بالمئة. وعلى مستوى المجموعات الفرعية ارتفعت إيجارات السكن بنسبة 313 بالمئة، وأعمال صيانة المسكن وإصلاحها بنسبة 319 بالمئة، وإمدادات المياه والخدمات المتنوعة المتصلة بالسكن بنسبة 116 بالمئة، والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 103 بالمئة.

الشكل (2): الرقم القياسي لأسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى لشهري حزيران وتموز 2025 في السويداء (2021 = 100)

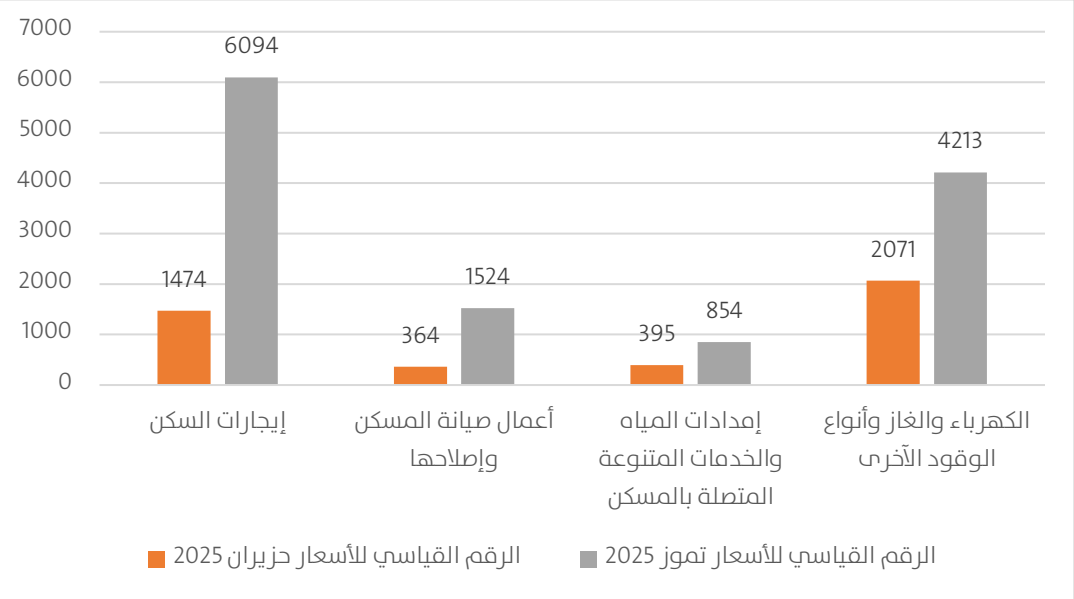

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، المسح الشهري للأسعار تموز 2025

هذا الارتفاع الملحوظ في الأسعار هو نتيجة لعدة عوامل متضافرة:

- ارتفاع تكاليف الإيجار السكني: أدت موجات النزوح الكبيرة ونقص العرض من المساكن إلى زيادة الطلب على السكن وارتفاع الإيجارات بشكل كبير خلال هذا الشهر.
- شُحّ الوقود والحصار الاقتصادي: أدّى الحصار المفروض إلى نقص حاد في إمدادات الوقود. مما حوّل الوقود إلى سلعة نادرة وصعبة المنال، الأمر الذي أثّر بشكلٍ مباشر على تكاليف النقل والتشغيل في كافة القطاعات.
- تعطّل البنية التحتية للطاقة: يُعزى الارتفاع في تكاليف الطاقة إلى تضرّر شبكة الكهرباء الرئيسية، وتوقّف الخطّ الرئيسي عن العمل. وقد أدّى هذا العطل إلى الاعتماد على خطٍّ احتياطي محدود القدرة، في حين تعذّر إصلاح الخطّ الرئيسي بسبب وقوعه في منطقة غير آمنة.
- ارتفاع تكاليف توليد الكهرباء: نتيجةً لنقص الوقود الحكومي، شهد السوق تحوّلاً متزايداً نحو الاعتماد على المولدات الخاصة، بالإضافة إلى أنظمة الطاقة الشمسية والبطاريات. وقد أدّى هذا الاعتماد إلى زيادة هائلة في تكاليف توليد الطاقة للمستهلكين، نظراً لارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة لهذه البدائل.
- توقّف إمدادات المياه والغاز: أدّى انقطاع الإمدادات الحكومية للمياه والغاز إلى ظهور سوق سوداء لهذه المرافق الأساسية. وقد تسبّب هذا التحوّل في فرض أسعار باهظة وغير مُنظّمة، مما أثّر سلباً على القدرة الشرائية للسكان.

وصل سعر صهريج المياه (5 براميل) إلى 125 ألف ليرة سورية في تموز بعد أن كان بحدود 20 ألف في الشهر السابق، يُعد ارتفاع أسعار المياه مؤشراً على عمق الأزمة. نظراً لانقطاع الكهرباء الحكومية لساعات طويلة، أصبح ضخ المياه الجوفية يعتمد بشكل كلي على المولدات التي تعمل بالوقود. وفي ظل ندرة وارتفاع أسعار المحروقات، اضطر المواطنون إلى شراء الوقود بأسعار مرتفعة لتعبئة المياه.

تفاقمت الأزمة الاقتصادية في السويداء بسبب العامل الأمني، حيث أدى فقدان السيطرة على آبار المياه في قرية "الثعلة "[14] إلى تقليص المصادر المتاحة للمياه. هذا النقص زاد الضغط على الآبار المتبقية ورفع تكلفتها بشكل كبير، مما انعكس مباشرة على أسعار المياه الموزعة على السكان.

[14] تشير الأدلة الميدانية إلى أن ما لا يقل عن 98 بئرًا للمياه الجوفية توقفت عن العمل منذ الرابع عشر من تموز 2025، إما بسبب الأضرار المباشرة أو بسبب السيطرة العسكرية عليها. الحل نت. (2025، 05 آب). أزمة مياه خانقة في السويداء مع توقف آبار الثعلة.. تحذيرات من كارثة وشيكة وصمت رسمي مريب. هل تحوّل الماء إلى ورقة ضغط جديدة؟

3) مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية

شهدت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية زيادة كبيرة في أسعارها خلال شهر تموز 2025. فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار هذه المجموعة من 550 في حزيران 2025 إلى 898 في تموز، بناءً على سنة الأساس 2021. هذا الارتفاع يعكس معدل تضخم شهري قدره 63 بالمئة ضمن هذه المجموعة. إن هذه الزيادة السعرية في المواد الغذائية الأساسية تشكل تهديداً مباشراً للأمن الغذائي للسكان. وفيما يلي رصد لأهم السلع الغذائية التي شهدت تضخماً كبيراً في شهر تموز:

- الأرز: ارتفع سعر الكيلوغرام الواحد من 10000 ليرة سورية في حزيران 2025 إلى 15000 ليرة في تموز.
- لحوم الدواجن: ارتفع سعر كيلوغرام لحم الفروج من 28000 ليرة إلى 70000 ليرة.
- البيض: ارتفع سعر طبق البيض من 27000 ليرة إلى 75000 ليرة.
- الفواكه والخضروات: سجلت أسعار التفاح والبندورة والبطاطا زيادات ملحوظة، حيث ارتفع سعر كيلوغرام التفاح من 15000 ليرة إلى 22000 ليرة، والبندورة من 4000 ليرة إلى 12000 ليرة، والبطاطا المالحة من 2000 ليرة إلى 10000 ليرة.
- السكر: ارتفع سعر الكيلو غرام من السكر الأبيض من 9000 ليرة إلى 19000 ليرة،
- أغذية الأطفال: شهدت أسعار أغذية الأطفال ارتفاعاً من 11000 ليرة إلى 20000 ليرة.

الشكل (3): الرقم القياسي لأسعار مجموعة الأغذية لشهري حزيران وتموز 2025 في السويداء (سنة الأساس 2021 = 100)

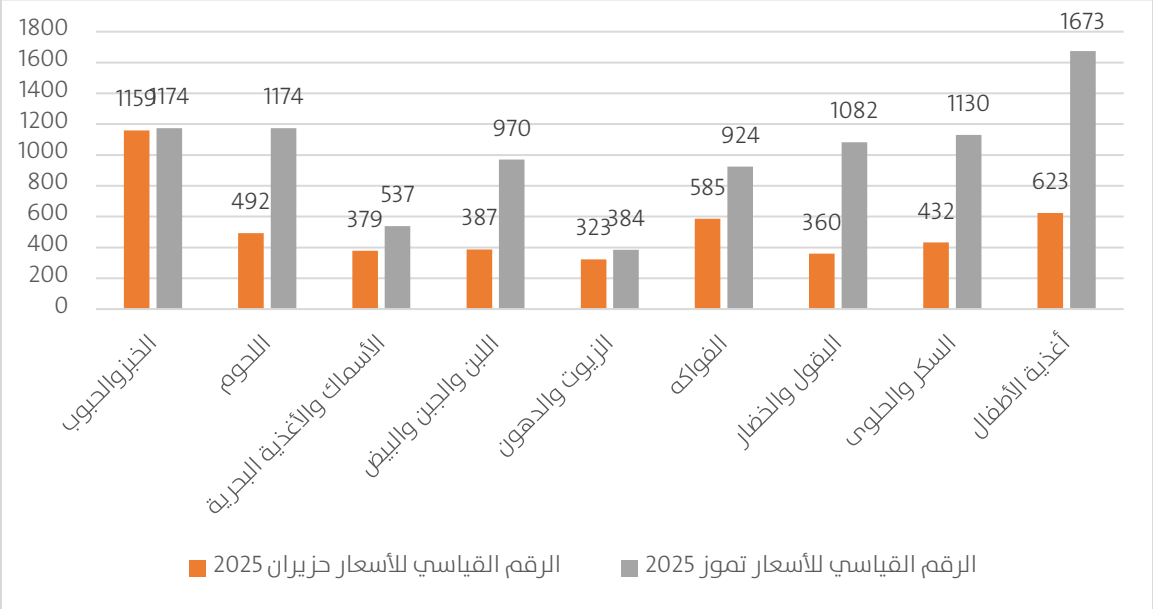

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، المسح الشهري للأسعار تموز 2025

يعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، أهمها صعوبة دخول المواد الغذائية إلى المحافظة. والاعتماد على المخزون المحدود أو التهريب أو دفع الإتاوات لإدخال السلع الغذائية الذي يتم بأسعار باهظة.

تفاقم ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي لأكثر من 21 ساعة يومياً. هذا الوضع أدى إلى تلف كميات كبيرة من الأغذية التي تتطلب التبريد، مثل اللحوم والألبان والخضروات. في البداية تم توزيع هذه المنتجات مجاناً على السكان، لكن بعد ذلك حصل نقص في المعروض المتاح في السوق، مما رفع أسعار السلع المتبقية. مثل ذلك خسارة اقتصادية مباشرة للتجار والمواطنين، مما دفع التجار لتعويض خسائرهم بزيادة أسعار السلع الصالحة للاستهلاك عبر نقل التكلفة الإضافية إلى الزبون النهائي.

يعكس ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الأغذية نقصاً حاداً في السلع الأساسية مثل حليب الأطفال والمكملات الغذائية. في ظل الحصار، أصبحت هذه السلع نادرة وتُباع بأسعار مرتفعة في السوق السوداء. مما شكل تهديداً مباشراً لصحة الأطفال، حيث أجبر الأهالي على تقليل الكميات المخصصة لأطفالهم أو اللجوء إلى بدائل غير صحية. يُعتبر هذا الارتفاع في الأسعار مؤشراً واضحاً على أزمة إنسانية، تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفاً.

4) مجموعتي الصحة والتعليم

شهدت مجموعة الصحة ارتفاعاً هائلاً في أسعارها خلال الحصار، حيث قفز الرقم القياسي لها من 849 في حزيران إلى 1115 في تموز 2025 (سنة الأساس 2021). يعكس هذا الارتفاع معدل تضخم شهري بلغ 31 بالمئة، مما يعني أن تكلفة الرعاية الصحية والمستلزمات الطبية تضاعفت في شهر واحد فقط، وأصبحت بعيدة عن متناول معظم السكان.

يُعزى هذا الارتفاع الهائل إلى عدة عوامل، وهي: الندرة الحادة في الأدوية: يعود ذلك إلى تقييد دخول القوافل الإنسانية. وتفاقمت الأزمة بشكل خاص لمرضى السرطان في المحافظة[15]، حيث يُعانون من انعدام الأدوية المخصصة لعلاجهم، مما وضع حياتهم في خطر وشيك. وزيادة الطلب على الرعاية الطبية: أدت الأحداث الأمنية إلى ارتفاع أعداد المصابين، مما زاد الضغط على القطاع الطبي. فضلاً عن ازدهار السوق السوداء: تُباع فيها الأدوية الأساسية بأسعار باهظة، مما يُعرض حياة المرضى للخطر. لا يُعد هذا الضرر مجرد أزمة اقتصادية، بل هو كارثة إنسانية، حيث أن عدم القدرة على شراء الأدوية يعني مواجهة الموت للمرضى المصابين بأمراض مزمنة، أو تفاقم حالات المصابين.

توقفت العملية التعليمية في محافظة السويداء خلال شهر تموز 2025، بسبب عاملين أساسيين: 1) تحول المدارس إلى مراكز إيواء: نتيجة للنزوح الداخلي لأكثر من 191 ألف شخص، تحولت معظم المدارس إلى مراكز لإيواء العائلات، مما أدى إلى تعليق الدراسة بشكل كامل. 2) عزل المحافظة تعليمياً عن بقية المحافظات: أدى الحصار إلى عزل المحافظة، مما أوقف التنسيق مع الوزارات

[15] وكالة نورث برس. (2025، 13 أيلول). مرضى السرطان في السويداء بين الألم والحصار: دواء مفقود وآمال مستغاثة.

التعليمية المركزية، وتوقفت امتحانات طلاب البكالوريا، وعاد جميع طلاب السويداء من المدن الجامعية في المحافظات الأخرى إلى محافظتهم نتيجة تعرضهم لمخاطر أمنية ومضايقات، كل ذلك أدى إلى توقف العملية التعليمية لطلاب السويداء بشكل كامل خلال تموز 2025.

5) السلع الاستهلاكية غير الغذائية (الألبسة والتجهيزات)

لعب عامل النهب والسرقة دوراً حاسماً في تفاقم الأزمة الاقتصادية في السويداء. تتجاوز هذه الظاهرة تأثيرات التضخم التقليدي، حيث تسببت في نقص حاد في السلع، خاصةً الإلكترونيات والتجهيزات المنزلية، لدرجة أن سلعاً كثيرة اختفت من الأسواق بشكل تام. نتيجة لذلك، أصبح رصد أسعار هذه السلع صعباً جداً.

في ظل الحصار، انخفض العرض من سلع وخدمات معينة مثل الملابس والأحذية، وذلك لأنها أصبحت تُعد من الكماليات التي لا يتم تداولها. هذا الأمر يؤكد أن الأولويات الاقتصادية للسكان تحولت بالكامل لتنحصر في تلبية الاحتياجات الأساسية فقط للبقاء على قيد الحياة.

3. الخاتمة

تشكل الأزمة الاقتصادية في محافظة السويداء نموذجاً لأزمة مركبة، حيث تضافرت عوامل الحصار الأمني والاقتصادي مع فقدان السيطرة على الموارد الحيوية، مما أدى إلى تضخم مفرط في القطاعات النشطة، وتُعد هذه الأزمة انعكاساً مباشراً لأزمة إنسانية عميقة، تضع الفئات الأكثر ضعفاً أمام تهديدات وجودية. إلى أن هذه المحافظة لم تعد مجرد منطقة تعاني من التضخم، بل أصبحت منطقة أزمة اقتصادية وإنسانية كاملة الأركان.

إن الخسائر الفادحة التي لحقت بالممتلكات، وعمليات النهب والتخريب، بالإضافة إلى الخسائر البشرية الفادحة، تؤكد أن السويداء تحولت إلى منطقة منكوبة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. هذه البيانات الصادمة تسلط الضوء على ضرورة التحرك السريع والفعّال لفك الحصار عن المحافظة وتقديم المساعدات الإنسانية الفورية، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من البنية الاقتصادية والحياة الإنسانية، وإعادة الأمل بالاستقرار للمواطنين.

الملحق (2): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر تموز 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات (سنة الأساس 2021 = 100)

	دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	القنيطرة	سوريا
جميع السلع	1,084	847	1,057	824	886	750	553	815	624	655	715	1,839	716	801	794
الأغذية والمشروبات	603	569	606	610	573	548	555	556	537	690	607	898	561	605	565
الدخان والتبغ	410	405	532	457	497	455	628	467	355	570	418	790	542	358	485
الملابس والأحذية	505	515	638	663	724	639	739	693	623	532	795	893	468	397	597
السكن، والكهرباء، والوقود	1,788	1,638	2,139	1,461	1,510	1,142	659	1,158	916	726	945	4,639	1,309	1,320	1,355
التجهيزات المنزلية والصيانة	535	432	460	613	432	370	453	402	423	485	756	513	510	573	452
الصحة	842	792	747	721	744	813	503	728	831	665	742	1,115	849	673	752
النقل	1,540	1,193	1,435	1,253	1,393	1,498	552	839	690	635	986	3,386	778	1,508	1,217
الاتصالات	329	328	329	327	327	326	42	523	329	332	329	333	331	327	208
الترويح والثقافة	347	481	417	369	402	436	341	572	1,319	419	547	551	396	377	483
التعليم	822	640	853	745	868	854	1,125	705	457	467	814	695	981	674	757
سلع وخدمات متنوعة	885	701	748	702	876	522	539	772	630	669	661	1,082	645	815	730

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

scpr-syria.org
info@scpr-syria.org